كلمة ونص

ميشيل خياط

لماذا نتجاهل مردود الإحياء؟

قال وزير الصناعة في ٢٠٢٤/٢/١١ أمام أعضاء مجلس الشعب: إن المنشآت الصناعية- العامة- المتوقفة أو العاملة بشكل جزئي، تحتاج إلى استثمارات ضخمة لإحيائها.

ولم تنقل وكالة «سانا» رد أعضاء المجلس عليه.

وأعتقد أنه لم يأت بجديد وربما كان عليه أن يلفت الانتباه أننا كلما تأخرنا في إحياء تلك المصانع ارتفعت التكاليف.

تملك الدولة السورية ١٠٨ مصانع تم تدمير ٥٤ مصنعاً منها على الأقل على يد الإرهاب الأسود المقيت، ومن ضمن تلك المدمرة مصانع كبيرة ومهمة جداً مثل: مصانع الجرارات والبطاريات والسجائر والغزل والنسيج والإلكترونيات والأدوية.... إلخ.

صحيح أن الصناعة السورية لم تكن تمثل أكثر من ١٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي قبل الحرب على سورية، لكن هذا الناتج كان يساوي ٦٠ مليار دولار.

ثانياً، كان لدى سورية موارد مهمة بالدولار، من النفط أولاً (خمسة مليارات دولار سنوياً) وتمت سرقة هذا المورد على يد الولايات المتحدة الأميركية، وحجب عنا المورد الثاني الأثر (خمسة مليارات دولار أيضاً) من السياحة الخارجية التي توقفت بسبب الحرب.

ولهذا فإنه كان من واجب الحكومات المتعاقبة، بدءاً من عام ٢٠١٦، تاريخ تحرير الجزء الأكبر من محافظة حلب من براثن الإرهاب، وكذلك تحرير أغلب الأراضي التي دنسها ذاك الإرهاب، على امتداد الجغرافيا السورية حتى عام ٢٠١٨، ومن واجب وزراء الصناعة الذين تعاقبوا على تلك الوزارة، أن يعيدوا بناء ما تهدم وأن يشغلوا بكامل الطاقة المصانع المتضررة ضرراً جزئياً.

لقد بقي خط إنتاج واحد من مصنع الأدوية الحكومي الشهير تاميكو الكائن في غوطة دمشق، وما من شك بأن من نقلوا هذا الخط إلى المناطق الآمنة في تلك الغوطة، هم أبطال في السجل الوطني للتاريخ السوري المعاصر، ومع مرور ست سنوات على تحرير الغوطة كان يجب أن يستعيد هذا المصنع الرائع كامل عافيته، في وقت يشغل فيه القطاع الخاص حالياً أكثر من سبعين مصنعاً للدواء...!!

تضطلع مصانع القطاع العام بدورين مهمين جداً: رفد خزينة الدولة بمال وفير، وطرح سلع حيوية وأساسية بأسعار معيارية تقاس عليها وتصحح مرجعية في التسعير.

ومن المحزن أن نبقى نعتمد على مصنع دوائي حكومي واحد (مدي) وكأننا نشرع أبواب الاحتكار والإذعان بين وقت وآخر لمطالب القطاع الخاص برفع أسعار الأدوية.

في التصريح ذاته لوزير الصناعة ورد أن المصانع الحكومية في عام ٢٠٢٣، باعت من منتجاتها بضائع بـ٢٧٧٢ مليار ليرة سورية وربحت ٢٥٠ مليار ليرة سورية.

ويا له من ربح متواضع ويا له من بيع بسعر رخيم، إذ لم نسمع بعد بربح أقل من ١٠ بالمئة من التكلفة...!!

وهذا الربح هو جزء من ربح أكبر تصوغه رواتب العمال وهم بعشرات الآلاف، وما يقتطع من رواتبهم للتأمينات الاجتماعية ومن ضرائب يغذي خزينة الدولة.

وبهذا المعنى فإن إعادة إحياء المصانع المتوقفة واستكمال المصانع التي تعمل جزئياً وتطويرها، هي مهمة وطنية مقدسة غير قابلة للتأجيل وغير مسموح وطنياً بتجاهلها وإهمالها ومن المصانع التي يجب أن يعاد إحياؤها فوراً معمل جرارات حلب (الفرات)، كما أن نغمة أن ذلك يحتاج إلى مبالغ ضخمة، وهذا ما نسمعه في الرد على أسئلة تتعلق بمشروعات حيوية مختلفة، هي نغمة مرفوضة شكلاً ومضموناً، لأنها تعني الجمود والعدم والعوز والفاقة في النهاية.

طبعاً يحتاج الأمر إلى مبالغ طائلة وضخمة، لكن المثل يقول مسيرة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة، وفي موروثنا: وقل اعملوا، علماً أن ما ننفقه على إعادة البناء سوف نستعيده تباعاً مع الربح الوفير الذي يميز الصناعة بما يعرف بالقيمة المضافة، وهي قيمة المهارة البشرية والإبداع الإنساني في تحويل المواد الخام الرخيصة إلى سلع غالية الثمن.

لقد صدرت تشريعات رائعة للشراكة والشركات المساهمة والحوكمة التي مجدوها، وأعتقد أن من واجب الوزراء والمديرين أن يبادروا وأن يدرسوا وأن يطرحوا للاستثمار وأن يناضلوا على هذا الصعيد.

وإذا لم نفعل، ونحن نعاني معيشياً، ونتألم اقتصادياً، فسنكون: كالنوق في البيداء يقتلها الظمأ، والماء فوق ظهورها محمول.

٢٤٠ شقة في اللمسات الأخيرة

مدير فرع الإسكان: تسليم الشقق للمخصصين بها قريباً خلال العام الحالي

حماة- محمد أحمد خبازي

أوضح العديد من المكتتبين على السكن الشبابي بحماة لـ«الوطن» أن مؤسسة الإسكان وعدتهم غير مرة باستلام الشقق التي اكتتبوا عليها منذ سنوات طويلة، وقد طال انتظارهم رغم تسديدهم كل ما ترتب ويترتب عليهم من التزامات مالية وتسوية عقودهم.

ويأملون في أن تفي المؤسسة بتعهداتها ليحصلوا على شققهم، قبل أن يبلغوا من العمر عتياً، ويرثها أحفادهم!.

ومن جانبه بيَّنَ مدير فرع المؤسسة العامة للإسكان بحماة فؤاد دردر، أنه يتم حالياً وضع اللمسات الأخيرة لأعمال الإكساء الداخلي والخارجي للأبراج الشبابية ٣٤٦١ و٣٤٦٢ و٣٦٧٨ في منطقة ذي قار بحماة والتي تضم ٢٤٠ شقة، والتي ينفذها فرع الشركة العامة للبناء والتعمير، وإحدى جهات القطاع الخاص المتعاقد معها، وبعد الانتهاء منها ستسلم الشقق لأصحابها المنجزة عقودهم.

وأوضح دردر أنه شاب بعض الأعمال تأخير بسيط، ولكن تمت معالجة أسبابه مع الجهة المنفذة والعمل حالياً يسير بشكل جيد.

وأكد أنه من المتوقع تسليم الشقق للمخصصين بها خلال فترة قريبة من هذا العام.

وذكر دردر أنه وفي إطار خطة المؤسسة العامة للإسكان للتحول للدفع الإلكتروني الخاصة بالمكتتبين في برامج السكن الشبابي والعمالي، تم العمل على إطلاق الخدمة منذ السادس من كانون الأول الماضي حيث تم تسليم المكتتبين والمخصصين بالسكن الشبابي والعمالي بطاقات تتضمن الرقم الإلكتروني، وهو ما خفف العبء ووفر الوقت على المستفيدين من السكن الشبابي والعمالي وموظفي المؤسسة على حد سواء، وتمكين المؤسسة من حصر الأعداد المتبقية من المكتتبين والمخصصين في برامج السكن الشبابي والعمالي.

وفيما يتعلق بالسكن العمالي، بيَّن مدير فرع المنطقة الوسطى بالشركة العامة للمشاريع المائية بحماة نبوغ إبراهيم لـ«الوطن» أن سرعات الفرز تتابع أعمال بناء الأبراج العمالية ١٢ و١٤ و١٦ في ضاحية الوفاء بمدينة حماة بموجب عقد مبرم مع المؤسسة العامة للإسكان بقيمة تزيد على ٣٠ مليار ليرة وبعدد إجمالي ٨٨ شقة.

وفيما يتعلق بالأعمال الأخرى ذكر أن الفرع قيد التعاقد مع هيئة الموارد المائية لإعادة تأهيل محطة ضخ أقاميا بمنطقة الغاب بكلفة ١٤ مليار ليرة، وكذلك استكمال الأعمال الكهربائية لسد أقاميا بقيمة ١,٧ مليار ليرة.

وأما خلال العام المنصرم فقد أنهى الفرع أعمال إعادة تأهيل محطة ضخ التوينة في منطقة الغاب وفق عقد مع هيئة الموارد المائية بقيمة تجاوزت ٤ مليارات ليرة، بعد تعرضها لأضرار كبيرة نتيجة تخريب المجموعات الإرهابية المسلحة، وهي تروي ٣ آلاف هكتار.

كما نفذ الفرع مشروع بناء مركز خدمة المواطن بمدينة سلمية وفق عقد مبرم مع الأمانة العامة لمحافظة حماة، وتسليمه من دون أي ملاحظات.

واستبدال القناة الصندوقية للصرف الصحي في القسم الشرقي من مدينة مصياف جانب دوار ربعو بطول ٤٥٠ م وبكلفة تجاوزت ٦٠٠ مليون ليرة.

ولفت إبراهيم إلى أن الفرع أنجز العديد من المشاريع في ريف إدلب المحرر، ومنها إنجاز تأهيل عدد من المباني الحكومية المتضررة نتيجة الأعمال الإرهابية في مدينة خان شيخون بريف إدلب الجنوبي، وشملت مباني المنطقة ومخفر الشرطة والطرق العامة.

وأشار إلى أن نسبة تنفيذ خطة الفرع للعام الماضي كانت نحو ١١٨ بالمئة، حيث أنفق ١٣,٥ مليار ليرة من أصل الاعتمادات المخصصة ١٢,٥ مليار ليرة.

شكاوى من نوعية الخبز ومن تقاضي المعتمدين زيادة على التسعيرة النظامية والمخابز تحمل المسؤولية للمعتمدين

السويداء – عبير صيموعة

شكاوى عديدة وثقتها «الوطن» حول سوء نوعية الخبز الموزع لدى المعتمدين، حيث أكد المواطنون أن كثيراً من الأحياء يتم توزيع الخبز ضمنها على الأهالي جافاً وقاسياً ولا يمكن استهلاكه في اليوم الذي يليه بسبب تكسره وأحياناً كثيرة بسبب رائحته التي تنم عن وجود نوع من الحموضة في العجين سواء في المخابر الاحتياطية أم المخابر الخاصة ليكون أفضل الأنواع الموزعة محصوراً ضمن الأفران التي تعمل على نظام الإشراف أو في حال تم شراء الخبز من منافذ الأفران مباشرة وليس عن طريق المعتمدين.

كما سجلت «الوطن» شكاوى من الأهالي حول سعر ربطة الخبز الموزعة عن طريق المعتمدين التي من المفترض ألا تزيد تسعيرة بيعها مع عمولة النقل والتوزيع على سعر ٦٥٠ ليرة (للربطة الواحدة وليس المزدوجة) إلا أن مبيعها وصل إلى ١٥٠٠ ليرة تحت ذريعة ارتفاع تكاليف نقل الخبز من المخابر إلى القرى والبلدات وخاصة التي لا تمتلك ضمنها أي مخبز يتم توزيعه عن طريق الاعتماد إنما يعود ذلك إلى الأفران التي تقوم على إلزامهم باستلام الخبز ليلاً أو فجراً حسب أدوارهم الأمر الذي يجعل من الخبز عند توزيعه بحالة جفاف وتكسر ١٧٥ ليرة في حين للمسافة التي تتعدى ١١ كم وما فوق بسعر ٢٠٠ ليرة مع إضافة ٥٠ ليرة كعمولة توزيع ليصبح مبيع الربطة الواحدة عند المعتمد بعد هذه الحسبة من ٦٢٥ وحتى ٦٥٠ ليرة وكل زيادة عن هذه التسعيرة تعد مخالفة تموينية تستوجب تنظيم ضبط بحق المخالف، مشيراً إلى ضرورة التعاون مع عناصر الرقابة من خلال تقديم شكوى تحقيق بحق كل معتمد يتقاضى تسعيرة زائدة على التسعيرة المحددة المعلن عنها، لافتاً إلى أنه سيتم إلغاء اعتماد كل معتمد يخالف هذه التسعيرة.

إلزام جميع المعتمدين بالإعلان عن التسعيرة المحددة تموينياً في محالهم كي يبقوا على اطلاع دائم على التسعيرة الصادرة عن لجنة تحديد الأسعار في المحافظة.

وحول نوعية الخبز الموزع من مدير دائرة حماية المستهلك في السويداء أيمن أبو حمدان أكد لـ«الوطن» أنه تم تحديد عمولة نقل مادة الخبز للربطة الواحدة وزن ١١٠٠ غرام للمسافة التي تتراوح من كيلو متر حتى ١٠ كم بسعر ٢٥٠ ليرة في حين للمسافة التي تتعدى ١١ كم وما فوق بسعر ٢٠٠ ليرة مع إضافة ٥٠ ليرة كعمولة توزيع ليصبح مبيع الربطة الواحدة عند المعتمد بعد هذه الحسبة من ٦٢٥ وحتى ٦٥٠ ليرة وكل زيادة عن هذه التسعيرة تعد مخالفة تموينية تستوجب تنظيم ضبط بحق المخالف، مشيراً إلى ضرورة التعاون مع عناصر الرقابة من خلال تقديم شكوى تحقيق بحق كل معتمد يتقاضى تسعيرة زائدة على التسعيرة المحددة المعلن عنها، لافتاً إلى أنه سيتم إلغاء اعتماد كل معتمد يخالف هذه التسعيرة.

وحول نوعية الخبز الموزع عن طريق المعتمدين أكد مصدر مسؤول في مؤسسة المخابز أن سوء الخبز إنما يعود إلى عمليات النقل لدى المعتمدين وعدم التزامهم بالتعليمات المحددة لنقله ضمن صناديق ضمن سيارات النقل وتكديسه ما يؤدي إلى وصوله إلى المواطن بحالة سيئة فعلياً.

أما فيما يتعلق بتوزيع الخبز للمعتمدين ليلاً فإن كل المخابز وأمام أعداد المعتمدين الكبير لابد من وضع خطة لتأمين مخصصات كل منهم على حدة تبدأ من ساعات بدء الإنتاج ليلاً حتى الصباح وضمن أوقات محددة الأمر الذي يتعذر أمام عدد ليس بقليل من المعتمدين ما يؤدي إلى إبقاء الخبز ضمن سياراتهم أو ضمن أكشاك التوزيع حتى الصباح للبدء بعمليات التوزيع وخاصة في القرى والبلدات التي لا يوجد ضمنها أي فرن خاص أو عام.

١٢ ألف مزارع يستفيدون من قانون الإعفاء من غرامات الري وإشغال أملاك الدولة في حلب

المحافظ: يسهم في تنشيط القطاع الزراعي ودعم الفلاحين وتحقيق الخطط الزراعية

محمود الصالح

شدد محافظ حلب حسين دياب على أهمية القانون رقم /٤/ لعام ٢٠٢٤ لما يتضمنه من إعفاءات من غرامات رسوم الري وبدلات إشغال أملاك الدولة وأقساط استصلاح الأراضي الزراعية، ولكونه يسهم في تنشيط القطاع الزراعي ودعم الفلاحين وتحقيق الخطط الزراعية.

وأشار المحافظ خلال اجتماع اللجنة الزراعية الفرعية في حلب إلى ضرورة التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية لتنفيذ الخطة الإنتاجية لجميع المحاصيل الزراعية وتأمين مستلزمات الإنتاج وفق التعليمات الحكومية ذات الصلة.

وناقشت اللجنة الزراعية تنفيذ الخطة الإنتاجية للموسم الحالي حيث بلغت نسبة تنفيذ زراعة القمح المروي /٨٥ بالمئة/، على حين تم بحث الصعوبات التي تواجه الخطة الإنتاجية منها ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، والأضرار الحاصلة على قنوات الري ضمن المشاريع الحكومية وقلة اليد العاملة، وعدم وصول مياه الري إلى كامل الأراضي الزراعية في مشروع مسكنة غرب نتيجة وجود عدد من العبّارات إضافة إلى معالجة بعض المصارف المغطاة في قرية أبو جرين (المزرعة ٢٦).

وقررت اللجنة إعطاء الفلاحين مهلة شهر لتطبيق مرسوم مخالفة الحصة الإنتاجية على جميع المزارعين غير الملتزمين بالخطة الزراعية للموسم الحالي.

وأكدت اللجنة ضرورة معالجة التعديات على الأقنية الرئيسية وتكليف اتحاد الفلاحين الرقابة على (الكوادير) فيما يتعلق بتوزيع مياه الري على الأراضي الزراعية إضافة إلى معالجة بعض المصارف المغطاة في قرية أبو جرين (المزرعة ٢٦).

وقررت اللجنة إعطاء الفلاحين مهلة شهر لتطبيق مرسوم مخالفة الحصة الإنتاجية على جميع المزارعين غير الملتزمين بالخطة الزراعية للموسم الحالي.

من جهته بين مدير الزراعة رضوان حرصوني أن عدد المستفيدين من القانون /٤/ لعام ٢٠٢٤ /١١٧٦٧/ مستفيداً موزعين على /٧٨٥٨/ مستثمراً بموجب محضر أجر مثل، و/٣٩١٠/ مستأجرين بموجب عقد إيجار، داعياً إلى ضرورة تسديد المستفيدين للرسوم والذمم المالية المستحقة سواء الناتجة عن الاستفادة من مشاريع الري الحكومية، أم العقود الأخرى.

وفيما يتعلق بتأمين المازوت الزراعي للفلاحين بين حرصوني أن عدد الرخص المؤقتة للحصول على المازوت الزراعي بلغت /٣٦٩٥٨/ رخصة تصل بموجبها المساحات الزراعية المؤتمتة نحو /٢٠٣/ آلاف هكتار، موضحاً أن كمية الأمطار الهاطلة بالمحافظة تجاوزت /٣٠٥/ ملم، في حين بلغت كمية الأمطار العام الماضي خلال الفترة نفسها /١٨٤/ ملم.

ومع اقتراب شهر رمضان أوضح مدير الزراعة واقع إنتاج الدواجن في محافظة حلب وفق عمليات التتبع التي تقوم بها مديرية الزراعة أن عدد المداجن المستثمرة في المناطق الآمنة في المحافظة يبلغ ٣٢٧ مدجنة مرخصة وغير مرخصة بطاقة إنتاجية نحو ٣,٧ ملايين طير بالدورة، منها ٧١ مدجنة متخصصة بتربية الدجاج البياض، والباقي لتربية الفروج، ويوجد في المحافظة مفقس واحد بطاقة إنتاجية نحو ١٣٤٤٠٠ صوص فروج، بالإضافة لقطيع أمات الفروج بطاقة إنتاجية ٨٩١٥ طيراً، لافتاً إلى أن الحالة الصحية لقطعان الدواجن التي تتم تربيتها حالياً جيدة جداً ولا تعاني أي أمراض أو اشتباهات بأمراض ذات طبيعة وبائية.

وأكد حرصوني أن القرار ١٠٩/ت الذي أصدرته وزارة الزراعة في عام ٢٠٢٣ وسمحت بموجبه للمداجن المتوقفة المرخصة وغير المرخصة بالعودة إلى الاستثمار من مالكيها أنفسهم أو من الغير وذلك بموجب منحهم وثيقة استثمار تخولهم الدخول في العملية الإنتاجية والحصول على المقننات العلفية والمحروقات بالأسعار المدعومة، ساهم في زيادة عدد المداجن المستثمرة في المحافظة، مشيراً إلى استمرار الوزارة في دعم قطاع الدواجن من خلال منح بطاقات إلكترونية للمربين للحصول على المازوت الزراعي وفق آلية الأتمتة التي اعتمدت هذا العام، إضافة إلى حصول المربين على مخصصات قطعانهم من المقننات العلفية التي توزعها المؤسسة العامة للأعلاف بالأسعار المدعومة وذلك لكل أنواع التربية.

مدير الزراعة: ٣٢٧ مدجنة في المحافظة